مشكلة العنف ضد الأطفال من أجل مقاربة سوسيولوجية معاصرة

د. بوغراف حنان: جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف : الجزائر.
أ. علام عتيقة: جامعة باجي مختار - عنابة: الجزائر.

الملخص:

تعتبر ظاهرة العنف من أقدم الظواهر الاجتماعية التي عرفتها البشرية ومازالت تعرف إلى غاية يومنا هذا بمختلف أشكاله وأنماطه ،مما أدى بالعديد من العلماء و الباحثين في جميع تخصصاتهم إلى الاهتمام بدراسة هذا السلوك العنيف بكل أنواعه من أجل معرفة أهم أسبابه و عوامله و آثاره المترتبة عنه وصولا إلى حلول مقترحة للحد من هذا السلوك الإنحرافي ولعل من أخطر صور العنف هو ذلك العنف الممارس ضد الأطفال. وقد عرفت الظاهرة (العنف ضد الأطفال) إنتشارا ملحوظا ارتبط بتغير الظروف والأوضاع المعيشية التي شهدتها معظم المجتمعات خاصة المجتمع الجزائري رغم ما تفرضه الديانات السماوية وكذا محاولة حكومات العالم عامة و الحكومة الجزائرية خاصة على ردع و معاقبة مثل هذه السلوكات الإجرامية.
وبالتالي سوف نتطرق في هذه المداخلة إلى أهم المقاربات النظرية التي من خلالها يتم تحليل و تفسير ظاهرة العنف ضد الأطفال.

الكلمات المفتاحية: العنف – الاطفال – مؤسسة

The problem of violence against children

-a contemporary sociological approach -

Abstract:

The phenomenon of violence is one of the oldest social phenomena known to humanity and is still known to this day in various forms and patterns,
The phenomenon of violence against children has been marked by a change in the conditions and living conditions witnessed by most societies, especially Algerian society, despite the imposition of divine religions, and by the governments of the world in general and the Algerian government in particular to deter and punish such criminal behavior.
Thus, we will discuss in this intervention the most important theoretical approaches through which the phenomenon of violence against children is analyzed and interpreted

Key words: violence, children, society

تمهيد :

العنف ظاهرة اجتماعية قديمة مست أغلب المجتمعات و ان اختلفت من مجتمع لآخر حسب الظروف والدوافع المتوفرة، وبما أن التغير الاجتماعي الذي يعتبر ضرورة اجتماعية لا يمكن أن يتفاداها أي مجتمع رغم بنائه وحركيته الاجتماعية، فإن العنف عرف تطورا في ممارسته، فبعدما أن كان الانسان يصنع بعض الأسلحة البدائية للدفاع عن نفسه أصبح يستعملها أيضا لإلحاق الضرر بأخيه الانسان، ولعل من أخطر أشكاله ذلك الذي يمارس ضد الأطفال.(العنف ضد الأطفال)

لقد عرفت هذه الظاهرة (العنف ضد الأطفال) ارتفاعا كبيرا في المجتمع الجزائري مؤخرا بشكل يدعو للدراسة و الاهتمام، ورغم ما يوجبه الدين الإسلامي و القوانين الوضعية من حقهم (الأطفال) في التربية الجيدة

وتأمين لهم الحماية الجسدية و الأخلاقية المفروضة على الأسرة و جميع قطاعات المجتمع، غير أن الأطفال يقعون ضحايا العنف و الاعتداء الجسدي و الاستغلال الجنسي خلال تنشئتهم و التعامل معهم.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول تحليل هذه الظاهرة من خلال عرض أهم المقاربات السوسيولوجية في تفسير العنف ضد الأطفال.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة العلمية البحثية إلى:

- تحديد المفاهيم المفتاحية للدراسة .

- التعرف على أهم المقاربات النظرية في تفسير العنف ضد الأطفال.

- تبيان العوامل المساعدة على ممارسة العنف ضد الأطفال من خلال المقاربات النظرية.

خطة الدراسة:

للإجابة على اشكالية هذه الدراسة تم تقسيم هذه المداخلة إلى المحاور التالي:

أولا: تحديد المفاهيم.

ثانيا: منهجية الدراسة.

ثالثا: أهم المقاربات النظرية للعنف ضد الأطفال .

أولا : تحديد المفاهيم :

1- مفهوم العنف :

أ- تعريف العنف لغة :

يعني الخرق بالأمر و قلة الرفق به، التعنيف يعني التوبيخ و التقريع و اللوم.[1]

ب-تعريف العنف اصطلاحا:

يشير إلى مدى واسع من السلوكيات التي تعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر، سواء أكان هذا الآخر فردا أو شيئا، فهو يتضمن الإيذاء البدني و الهجوم اللفظي، و تحطيم الممتلكات، و قد يصل إلى حد التهديد بالقتل، أو القتل نفسه.[2]

و يعرف العنف بأنه سلوك أو فعل عدواني يكون مصدرة فرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال و اخضاع طرف آخر في إطار علاقة من القوة غير المتكافئة اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا، ما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية.[3]

2- مفهوم الطفل :

أ- تعريف الطفل لغة :

معناه الصغير من كل شيء، وفي ذلك يقال فلان يسعى في أطفال الحوائج أي صغارها. و الطفل يطلق على الولد و البنت، أما كلمة طفل في اللغة الفرنسية (Enfant) فهي مشتقة من اللفظة اللاتينية (Infant) التي تفيد معنى " الذي لا يتكلم ".[4]

ب-التعريف القانوني للطفل :

فقد أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل و صادقت عليها دولها عام 1990، وحددت هذه الوثيقة الطفل بأنه " كل انسان لم يتجاوز سن الثامنة عشرة، ما لم تحدد القوانين الوطنية سنا أصغر للرشد".[5]

ج- التعريف الاجرائي للعنف ضد الأطفال :

هو كل فعل أو سلوك يمارسه فردا من الأسرة أو خارجها اتجاه الأطفال، يتضمن إيذاء سواء كان في شكله المعنوي أو في شكله الجسدي كالضرب و الجرح و القتل، أو في شكله الجنسي كالتحرش الجنسي و الاغتصاب.....

ثانيا: منهجية الدراسة :

بما أن هذه الدراسة هي دراسة تعتمد فقط على البحث عن أهم النظريات السوسيولوجية المعاصرة في تحليل ظاهرة العنف ضد الأطفال، يمكن اعتبار هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية التحليلية التي تندرج هي بدورها ضمن الدراسات الأساسية .

ثالثا : أهم المقاربات السوسيولوجية للعنف ضد الأطفال :

1- نظرية التعلم الاجتماعي :

ترى هذه المدرسة أن الجريمة أو السلوك المنحرف هو سلوك متعلم من البيئة كالأسرة أو من خلال مشاهدة أفلام العنف و من أعلام هذه النظرية نجد: ألبرت بندورا (Bandura) ، والتر متشل (Mischel) ، و ريتشارد والترز (Walters) .

شاع استخدام هذه النظرية في تفسير و تأويل ظاهرة سوء معاملة الأطفال جسديا وجنسيا في العقود الأربعة الأخيرة، و قد دعمت هذا الاتجاه كل من ماري كريت ميد (عالمة انسان أمريكية قديمة) و أشلي مونتاجو 1973 في تأكيدهما على تأثير الثقافة الاجتماعية في اكتساب الفرد سلوكه الاجتماعي.

الجدير بالذكر هنا أن العقوبة لا تعلم السلوك بل تضبطه، و إذا منعته فإنها تمنعه أو تتحكم به لفترة قصيرة من الزمن على عكس الاقتداء أو التقليد الذي يصدر من إعجاب الفرد و طموحه بتقليد تصرف يقوم به شخص يشغل مكانة مرموقة، أو يلعب دورا مهما يكون في نظر المقلد نموذجا يتمنى الاقتداء به، فالطفل على سبيل المثال لا يملك الدراية و الخبرة لكي يستخدمها عندما يتفاعل مع الآخرين، وقد يرى الأب عندما يلاطف طفله (كأن يرفعه إلى الأعلى أو يرميه في الهواء و كأنه دمية، يتناسى الأب بأن هذه الملاطفة قد تسبب جلطة دماغية للطفل و ذلك بسبب خوفه من ذلك أو يزيد من شعوره بالخوف) هذه في الحقيقة تمثل سوء معاملة الأب لابنه دون أن يقصد الاساءة إليه.[6]

و في الجانب الآخر نلاحظ بعض الشباب الراشدين و المنشئين في أسر سوية ضابطة لسلوك أبنائها لا تمارس سلوكا عنيفا على أبنائها لكن مع ذلك فإن (هؤلاء الشباب) يمارسون سلوكا عدوانيا في حالات عديدة. مثل هذه الحالة نشاهدها عند الراشدين الذين يشاهدون مشاهد أو أحداثا مصورة أو ناطقة أو أفلاما أو مشاجرات فعلية تعزز السلوك العنفي و تعده سلوكا مرغوبا فيه و مرحبا به و تنظر ‘ليه على أنه ضرورة لبعض المواقف الحادة و المناسبة لها.[7]

و هذا ما نلاحظه حاليا من مظاهر لاختطاف الأطفال و اغتصابهم و قتلهم بأبشع الصور، فحين سماعنا لمثل هذه الأحداث و كأننا نتفرج لأفلام الرعب، حيث يكاد يتقبل العقل هذه الصورة الواقعية البشعة في ممارسة العنف ضد الأطفال.

يمكن أن نفسر أن هناك مؤسسة تنشيئية أخرى هامة في دورها لإكساب الفرد أبشع الصور العنيفة على غرار الأسرة ألا وهي وسائل الاعلام و الاتصال، ولما تبثه من أفلام و أشرطة للعنف بكافة الوسائل الشنيعة و بالطرق و الخطط التي لا يتقبلها العقل، فتكرار الفرد في مشاهدة مثل هذه الأفلام تؤدي به إلى اقتدائها و ممارستها على أرض الواقع من أجل اشباع حاجاته.

قد ينشأ الفرد في أسرة لا تمارس السلوك العنيف إلا أنه عندما يصل إلى مرحلة معينة يمسي عندها عنيفا في سلوكه و بالذات عندما يريد تحقيق طلباته أو رغباته، مرد ذلك يرجع إلى وجود جماعة الأتراب – الأصدقاء توحي إليه بأهمية و جدوى استخدام السلوك العنيف في تحقيق مرّاده و لا تعاقبه على ذلك.[8]

2- النظرية اللامعيارية عند ميرتون :

و يقصد باللامعيارية باللاقانون و اللانظام واللاقاعدة، وتعني اختلال التركيب الذي يؤدي إلى حالة اللانظام أو هي مخالفة و نواهي القانون و خاصة القانون السماوي و تعاليم الدين.

و قد تنحل الأخلاق و القيم و الأعراف و المعتقدات و القوانين و الضوابط الاجتماعية حين تعم اللامعيارية فيفقد المجتمع وجهته و يختلف الناس في الأسس و المرجعيات التي يقيسون عليها سلوكهم و هو ما يوهن المجتمع و يدفع الأفراد إلى التوتر و الانعزال عن المجتمع و تفقد عند القيم و القوانين و الضوابط معانيها مما ينتج عنه بالتالي اللامبالاة و الانعزال الفردي و لم تعد تعني لديه وسائل الضبط أي شيء إذ يصبح كل شيء في المجتمع بدون قيمة تذكر، وهو ما يجعل الأسوياء يواجهون صعوبات لتحقيق حاجاتهم و بالتالي الشعور بالغربة وعدم التوافق مع متطلبات الحياة في جماعة.[9]

لم يربط روبرت ميرتون كما فعل دوركايم بين اللامعيارية و حالة الخلل أو الاضطراب التي تصيب البيئة والنظام الاجتماعي، بل أرجعا إلى الثقافة السائدة في المجتمع، فالمعايير السائدة داخل المجتمع و الثقافة التي تستدمجها عناصر هذا المجتمع هي التي تتحكم و توجه سلوكات الأفراد لإشباع رغباتهم و حاجاتهم و نشاطاتهم، ويستعملون مختلف الرسائل التي يضعها المجتمع رهن إشارتهم لتحقيق ذلك.[10]

يمكن القول أن ميرتون يرجع أسباب الجريمة إلى ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوطات التي تفرزها ثقافة مجتمعه، و تلك المنبثقة عن التنظيم الاجتماعي، فحينما أرجع دوركايم مفهوم اللامعيارية إلى عدم قدرة المجتمع على تحقيق و اشباع رغبات مجموعة أفراده يرى ميرتون إلى أن أغلب هذه الرغبات و الغرائز المراد تحقيقها ليست بالضرورة غريزية و طبيعية بل هي نابعة عن إغراءات واستمالات تنتجها وتفرزها الثقافة السائدة. وتكمن المشكلة عند ميرتون في كون بعض المجتمعات تضع حدودا أمام بعض فئات المجتمع تمنعها من تحقيق هذه الرغبات وتحد من اشباعها لهذه الغرائز، أو أنها على الأقل تجعلها صعبة التحقيق و المنال بدرجة غير متكافئة لدى جميع الأفراد و الجماعات، وما يحدث حينئذ هو قيام هذه النماذج من البنيات و الهياكل الاجتماعية بحث هذه الفئات وفسح المجال أمامها أو اهتمام البعض منها على الأقل، لإتباع وسائل غير مشروعة في تحقيق و اشباع ما تتطلب الثقافة تحقيقه، وذلك حين لا يمكن تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة.[11]

وينطبق هذا الأمر كذلك على ظاهرة ممارسة العنف ضد الأطفال، التي تزايدت بشكل كبير داخل المجتمع الجزائري خاصة ظاهرة الاغتصاب، الاختطاف، القتل...، مما يفسر ظهور خلل في النظام الاجتماعي أي هناك عجز في الضبط الاجتماعي، فالأفراد الذين لم يستطيعوا تحقيق غاياتهم بالوسائل المشروعة فإنهم يلجؤون إلى الوسائل غير المشروعة كالاغتصاب من أجل إشباع الغريزة الجنسية أو قتلهم من أجل حاجة الانتقام أو

الاستحواذ على بعض الأعضاء البشرية من أجل الاتجار بها و توفير المال الأوفر في زمن قصير جدا و قس على ذلك جميع الأعمال العنيفة الأخرى.

3- النظرية الثقافية الفرعية للعنف :

لقد تبنى كل من وولفقانق و عالم الجريمة الإيطالي فرانكو فيركوتي(Wolfgang &Feracuti) مفهوم الصراع الثقافي للعنف، لقد حاول العالمان الدمج بين أكثر من نظرية و اتجاه لتفسير بعض جرائم العنف و ليست كل جرائم العنف، فقد ركزا على جرائم الإيذاء و القتل و لقد ساهم وولفقانق من خلال بعض التفسيرات النظرية الأمريكية للجريمة والانحراف.[12]

لقد أشار الباحثان إلى أن نظريتهم غير مسؤولة عن تفسير نشوء الثقافات الفرعية، و لكنهما أشارا في الوقت نفسه إلى البناء الاجتماعي، وبعض العوامل الأخرى قد تكون مسؤولة عن ظهور الثقافات الفرعية، علاوة على ذلك فقد أشارا إلى أن نظرية الثقافة الفرعية لا ترى أنها مختلفة تماما عن الثقافة الأم و يعتقدان أن الثقافة الفرعية للعنف توجد عندما يكون هنالك مؤسسات اجتماعية تتوقع أو تتطلب سلوك العنف كأن يطالب الشخص بالثأر أو ينتقم لشرفه.[13] كما هو شائع حاليا في مجتمعنا من جرائم العنف ضد الأطفال نتيجة عدة اختلافات بين الأقارب، يذهب ضحيتها أطفال صغار لأسباب انتقامية.

و يمكن تلخيص النظرية كما يلي: إن أبناء الثقافات الفرعية لديهم قيم مختلفة عن بقية أبناء المجتمع و لكنها ليست مختلفة تماما و ليست في حالة صراع دائم، وهؤلاء أي أبناء الثقافات الفرعية لديهم المقدرة على استخدام العنف و لديهم اتجاهات تفضل استخدامه عند كافة المستويات العمرية و لكنه أكثر وضوحا وشيوعا عند من هم في المراهقة المتأخرة حتى منتصف العمر، و كما يريان أن الأفراد الذين يرتكبون العنف و ليس لديهم أية روابط مع أية ثقافة فرعية هم باثولوجيون (مرضى)، ويظهرون ذنبا و توترا حول سلوكاتهم مقارنة مع أبناء الثقافات الفرعية، أما عن تفسيرهم لاستمرار الثقافة الفرعية، فتأتي من خلال عمليات التعلم و التي يساعد في ذلك عمليات التعزيز الإيجابي للسلوك المنحرف و الذي يحظى صاحبه بالمكانة الاجتماعية المحترمة بين أقرانه و بما أن السلوك المتسم بالعنف طريقة حياتية مقبولة بل و متوقعة فلن يمر مرتكبه بحالة من الذنب أو تأنيب الضمير لارتكابه ذلك و بالتالي فإن الحل لذلك هو في تفكيك مثل هذه الثقافات الفرعية.[14]

4- نظرية التنظير البيئي :

قدم كل من جيمسجار بارينو 1977 و جاي بيلسكي 1980 نموذجا بيئيا شرحا فيه طبيعة مشكلة التعامل القاسي و الخشن للطفل من قبل الأبوين، استخدما فيه ثلاثة مفاتيح تحليلية و هي :

1- علاقة الفرد مع البيئة

2- الأنساق المتداخلة و المتفاعلة التي يعيش في وسطها الفرد

3- نوع البيئة

و ترى هذه النظرية أن سوء معاملة الأطفال يتبلور من خلال عدم توافق أو عدم انسجام الأبوين مع أطفالهم و مع أسر الجوار و مجتمعهم المحلي الذي يقطنون فيه، و الحالة تكون أكثر سوء إذا خضع الطرفان – الأبوين و الأطفال- لظروف مادية و اجتماعية مضغوطة بل التعامل يكون أتعس بكثير عندما لا يكون للأطفال تحصيل دراسي ، أو عندما يتعايشون مع عوق عاطفي أو اجتماعي كل ذلك يرفع من درجة سوء و خطورة تعامل الأبوين مع أطفالهم يصل بها إلى استخدام العنف اللفظي أو الجسدي أو التربوي، أما إذا كان عند الأبوين أو عند أحدهما مشكلات شخصية مثل عقد نفسية أو عادات شاذة أو أطباع حادة المزاج بذات الوقت يعيشا تحت ظروف عصبية، فإن تعاملهما مع أطفالهما يكون جائرا و قاسيا و خشنا كتحصيل حاصل لما يعانيه من مشكلات و حرمان و معاناة.

كما ترجع هذه النظرية عنف الأبوين للأبناء على عدم وجود توافق و انسجام بين الأبوين و أطفالهما الذي يكمن في الفجوة الجيلية بحيث لكل جيل يحمل معايير و مقاييس جبلته التي جيّل عليها و غالبا ما تكون متفاوتة زمنيا و مختلفة هدفيا و متباينة نهجيا، إضافة إلى الظروف المالية الصعبة التي لا تلبي طلبات و احتياج الأبناء مع وجود عادات صارمة و شاذة عند أحد الأبوين تجعل الأسرة منعزلة عن الأسر القاطنة في الحي، و الصورة تكون أوضح إذا كان تحصيل الأبوين الدراسي أقل بكثير من أبوين الأسر المحيطة بهم تعززها وجود تبريرات ثقافية (فئوية – طائفية أو عرقية) لاستخدام التعامل العنفي للأبناء، أو استخدام القوة و القساوة في تربيتهم.

5- نظرية الموارد :

اعتمدت هذه النظرية في قاعدتها الافتراضية على ما جاء به وليام جود 1971 (عالم اجتماع أمريكي حديث متخصص بدراسة الأسرة) عندما قال " إذا تكاثرت مصادر الفرد المادية و المعنوية قلت رغبته أو ميله في استخدام القوة بشكل علني أو مفتوح" من حيث المبدأ ترى هذه النظرية إن كل إنسان لديه نزعة عدوانية تظهر عندما لا يستطيع أن يحقق رغباته أو طموحه أو نزعاته، لكن عندما تتوفر لديه مصادر مادية و معنوية مثل امتلاك المال و العقار أو الجاه أو الاعتبار أو الجاذبية الشخصية أو الجمال أو القوة الجسدية، فإنها تقوم بامتصاص نزعته العدوانية و تحولها إلى التحكم و السيطرة على الآخرين (زوجته أو أفراد أسرته أو الأفراد الذين يعمل معهم أو الذين يعملون معه) بتعبير ثان تتلخص رؤية هذه النظرية بأن العنف يقترن مع غياب مصادر القوة و غيابه ليكون مرتبطا مع حظورها.[15]

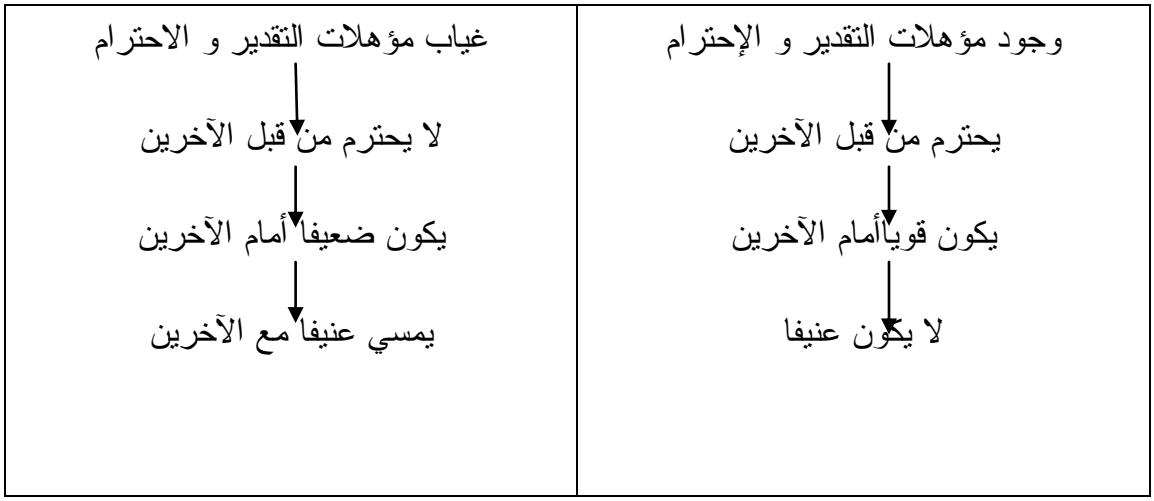

وفي تأويلنا لمنطق هذه النظرية أن الفرد يمارس العنف إذا فقدت موارد القوة عنده أي لكونه يفتقر للمصادر المادية والمعنوية في تكوين مكانة محترمة و قوية في الأسرة أو في العمل فإنه سوف يتصادم مع الذين يتعامل معهم، ومن أمثلة السلوكات الانحرافية التي يقوم بها هو اختطاف الأطفال من أجل الحصول على المال أو يكون بدافع الانتقام العائلي للمطالبة بالميراث و الذي أصبحت تذهب ضحيته الأطفال الأبرياء، كما أنه لإشباع غرائزهم الحيوانية و عدم قدرتهم على الزواج و تكوين أسر يلجؤون إلى اغتصاب الأطفال و ممارسة العنف الجنسي ضدهم

6- نظرية الرابط الاجتماعي :

فيرى هيرشي1969 Hirschi أن الرابط الاجتماعي يتألف من أربعة عناصر هي :[16]

أ- الارتباط: قبول المعايير الاجتماعية و تطوير الضمير الاجتماعي يعتمد على الارتباط مع الآخرين، و يرى هيرشي أن الارتباط مع الوالدين هو الأهم، و عدم الارتباط يعطي الشخص حرية الانحراف.

ب-الانغماس: انغماس الفرد في الأعمال النافعة كالدراسة أو العمل .

ت-الالتزام: أي أن الشخص يستثمر جهوده و طاقاته و وقته نحو تحقيق هدف محدد مثل التعليم أو تكوين مشروع تجاري، فضعف أو عدم وجود الالتزام يمهد الطريق أمام الانحراف.

ث-الاعتقاد: و هو الايمان بقيم المجتمع، الجزء الأخير من الرباط الاجتماعي، فالايمان بقيم المجتمع و أخلاقياته يعد عاملا حاجزا للانحراف، أما إذا هذا الايمان أو الاعتقاد ضعيفا أو مفقودا فعلى الأغلب أن ينحرف الأفراد.

فالرابط الاجتماعي عند هيرشي عامل أساسي في كبح السلوك الانحرافي و بالتالي لو كان كل فرد من أفراد المجتمع لديه رابط اجتماعي قوي لما كان هناك عنفا ممارسا ضد الأطفال لأن عدم انغماس الفرد و عدم

التزامه في الأعمال النافعة و كذا عدم ايمانه بقيم المجتمع كلها عوامل ستدفع به إلى ممارسة مختلف أشكال العنف حتى ضد الأطفال لأن المنحرف يعيش فراغ مادي و روحي معا .

7- نظرية الاحتواء :

و هي نظرية للعالمركلس (Reckless) 1961 و تسمى لدى البعض بنظرية مفهوم الذات، حيث ترى أن الناس جميعا يتعرضون و بدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئية و غيرها تدفع نحو الجريمة، علما أن الناس أيضا لديهم الميول البيولوجية و النفسية للانحراف، و الحقيقة أن النظرية قادرة على تفسير السلوك المنحرف و السوي، وهناك نوعان من الاحتواءات : الداخلية و الخارجية، فالداخلية تتألف من مكونات الذات مثل الضبط الذاتي، ومفهوم الذات الجيد، و قوة الأنا و الأنا الأعلى المتطور، و التحمل المرتفع للإحباط و المقاومة العالية للتحولات و الحس العالي بالمسؤولية، و التوجه الهدفي والقدرة على إيجاد بدائل للإشباع...إلخ، أما الإحتواءات الخارجية فهي تشكل الحاجز و العازل البنائي في بيئة الفرد ومحيطه الاجتماعي، و تتألف من عوامل مثل الاحلال و تعزيز السلوك الجيد و القيم و المعايير و التوقعات الاجتماعية و الطاعة (الضبط الاجتماعي) و الاشراف و المراقبة و الهوية و الولاء.[17]

و يرى ركلس أن الاحتواءات الداخلية هي الأهم في المكونات لسبب بسيط و هو أن الانسان يقضي أوقات طويلة بمفرده و بشكل عام فإن الأفراد الذين يتعرضون للاحتواءات الداخلية والخارجية أقل ميلا نحو السلوك العنيف .

8- مدخل النشاط الرتيب :

بدأ هذا المدخل بمقالة سنة 1979 بعنوان التغير الاجتماعي و اتجاهات معدلات الجرائم، أما المدخل الجديد فقد اعتمد أكثر على نظرية أموس هاولي (Amos Hawley) و قد قصد بالنشاط الرتيب أي نشاط إلى المدرسة أو الجامعة و النوم و التسوق، و إذا ما حدث أي اضطراب أو تغير للأنشطة الرتيبة فسوف يتبع ذلك التفكك الاجتماعي، وقد تكون هذا المدخل من ثلاثة أجزاء رئيسية و هي:[18]

أ- المجرم ذو الرغبة

ب-الهدف المناسب

ت-غياب الرقابة

و يمكن لنا أن نضرب مثالا على عمل تلك المكونات الثلاثة و ذلك كم يلي: الأنشطة الروتينية تجمع بين الجاني و المجني عليه في الزمان و المكان و هذا يعني وجود المجرم الذي يملك الرغبة و المجني عليه أي

الهدف المناسب و غياب الرقابة، إذا ما اجتمعت هذه المكونات أو الأجزاء الثلاثة ازدادت احتمالية وقوع الجريمة و إذا لم تتوفر الأجزاء الثلاثة معا تقل احتمالية حدوث الجريمة.[19]

يمكن القول أن عمليات التحديث و خروج المرأة للعمل و ذهاب الصغار ذكورا و إناثا للمدارس قد ينتج عنه ممارسة العنف ضدهم، لأن هنالك المجرم ذو الرغبة و الأهداف المناسبة و غياب الرقابة سواء من أفراد الأسرة المنشغلين بالعمل أو من الجيران أو الشرطة خصوصا في المدن الكبيرة و غير المتجانسة مما يسهل خطف الأطفال أو استغلالهم جنسيا و ذلك من خلال تتبعهم للنشاط الذي يقومون به في غياب الرقابة.

9- نظرية الخيار العقلاني :

ترى هذه النظرية أن الجرائم هي نتيجة للخيارات العقلانية و المعتمدة على تحليل التكلفة و المنفعة، وهكذا يقرر الأفراد أو تجدهم يقومون بارتكاب الجريمة من أجل المنفعة أو توسيع تلك المنافع و الاقلال من التكاليف، وهذه العملية تحدث من خلال مرحلتين:[20]

أ- يقرر أو يحدد الأفراد هنا موقفهم المتعلقة بارتكاب الجريمة أو عدم ارتكابها بناء على الحاجات وهو ما يسمى نموذج الانخراط المبدئي، وهنا يقوم الأفراد بالنظر إلى خيارات متعددة من أجل اشباع حاجاتهم، بعضهم مجرمين و آخرين غير مجرمين، ويتحكم في عملية الانخراط في الجريمة العديد من العوامل منها: الخبرات السابقة و التجارب بما فيها النواحي الأخلاقية و نظرتهم إلى أنفسهم، والقدرة على التخطيط والتنفيذ و التجارب بدورها تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل و منها: الخصائص الفردية، و التنشئة الاجتماعية والخصائص الاجتماعية، هذه العوامل مجتمعة ذات علاقة عضوية بشكل القرار.

ب- و عندما يتخذ الشخص القرار بارتكاب الجريمة، عليه أن يحدد نوع الجريمة، وهذا ما يسمى نموذج الحدث الجرمي، وقرار الارتكاب يتأثر بمجموعة من العوامل و منها الموقف الآني الفردي، فمثلا قد يكون الشخص بحاجة ماسة للمال، أو يجد نفسه مع شخص مقرب إليه يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وهنا يقوم الفرد باختيار الهدف (سرقة منزل) اعتماد على التكلفة و المنفعة و مثال على ذلك (هل يمكن الدخول إلى المنزل بسهولة و هل يحتوي على أشياء ثمينة) و هنا كما نلاحظ يمكن أن تختلف العوامل باختلاف نوع الجريمة.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن كذا جريمة الاعتداء على الأطفال تتطلب العقلانية من طرف الجناة، فهم يتخذون القرارات اعتمادا على الفرص، فأينما سمحت لهم الفرصة للاعتداء الجنسي أو الاختطاف فعلوا ذلك، فإذا كان الجناة ممن يسعون إلى المال فإنهم سوف يقررون اختطاف أطفال الأسر الغنية فيجمعون جميع المعلومات عنهم و ينتظرون الوقت المناسب لارتكابه، أي يجب أن تتوفر المعلومات، المقدرة و الوقت، و قس على ذلك جرائم الاعتداء الأخرى على الأطفال، لأنه من خلال ما نطّلع عليه من أخبار للقتل و الاغتصاب ...ضد الاطفال تجعلنا نفهم بأنها كانت بطريقة عقلانية مخطط لها، لم تكن بالصدفة.

خلاصة :

في ضوء تعدد نظريات تفسير السلوك العنيف يرى الباحثون أن أي من النظريات الواردة في التراث العلمي في هذا الصدد لا تصلح وحدها لتفسير كافة حالات العنف سواء كانت نظرية بيولوجية ترجعه إلى الوراثة، أو كانت اجتماعية ترجعه إلى خطأ في عملية التطبيع الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية أو كانت نظرية سيكولوجية ترجعه إلى عوامل لا شعورية، كالشعور بالذات أو النقص فإن الرأي المقبول هو الأخذ بنظرية العوامل المتعددة في تفسير السلوك العنيف وهي التي ترجعه إلى مجموعة متظافرة متفاعلة متداخلة متشابكة من العوامل الوراثية والاجتماعية والنفسية والتربوية وكل ما يتعرض له الفرد من مؤثرات حتى الموت.

المراجع:

[1]ابن منظور .لسان العرب .بيروت: بيروت للطباعة و النشر، 1957

[2]حلمي، إجلال. العنف الأسري.ط1. القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، 1999.

[3]كرادشة، منير. العنف الأسري، سيولوجية الرجل العنيف و المرأة المعنفة.ط1. عمان: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، 2009، ص 32

[4]أوزي، أحمد . سيكولوجية العنف، عنف المؤسسة و مأسسة العنف.ط1.الدار البيضاء: منشورات مجلة علوم التربية، 2014، ص181

[5]الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، ص 2

[6]معن، خليل العمر. علم اجتماع العنف.ط1 . عمان: دار الشروق، 2010، ص 85

[7]نفس المرجع، ص 86

[8]نفس المرجع، ص87

[9]حمداوي، ابراهيم . الجريمة في المجتمع المغربي، دراسة سوسيولوجية.ط2. الرباط: دار القلم، د.ت،ص 92

[10]نفس المرجع، ص 100

[11]نفس المرجع، ص 101

[12]الوريكات، عايد عواد. نظريات علم الجريمة. ط2. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع،2013 ،ص167

[13]نفس المرجع، ص 167

[14]نفس المرجع، ص ص 167-168

[15]نفس المرجع، ص 90ذ

[16]الوريكات، عايد عواد، مرجع سابق، ص ص 254-256

[17]نفس المرجع، ص 260

[18]نفس المرجع، ص 285

[19]نفس المرجع، ص 286

[20]نفس المرجع، ص 302